غزة المخيم الكبير ..

حلقات العدوان في حصار ممتد

ورقة بحث

آب/ أغسطس 2021

للاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين

Palestinian Refugees Portal

مقدمة

يطلق سكان قطاع غزة مسمى"الحرب" على مجموعة من بين عديد العمليات العسكرية التي شنّا الاحتلال الصهيوني ضدهم، مصطلح أنتجه الوعي الشعبي للغزيين لتمييزها عن مئات العمليات العسكرية الأخرى التي نفذها الجيش الصهيوني بأذرعه المختلفة ضدهم، أو جرائمه اليومية بحقهم، هنا لا يأتي مصطلح "الحرب" متطابقاً مع مفهومه المتعارف عليه، بل كأداة ربط بارتفاع درجة الدمار واتساع رقعته، وعدد الشهداء الذين تفتك بهم نيران العدوان الصهيوني.

يسكن في قطاع غزة أكثر من ٢ مليون انسان1، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل القطاع أقرب لمخيم لاجئين كبير، يتعرض على نحو يومي لأعمال القتل والتدمير التي حولته لمكان غير صالح للحياة الآدمية حسبما أشارت الأمم المتحدة2.

---

[1] "الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | الاحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين عشية اليوم العالمي للسكان، 2020/7/11" http://:pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3773.

[2] "تقرير أممي: قطاع غزة قد لا يصلح للعيش فيه بحلول عام 2020". BBC News عربي. 2 سبتمبر، 2015. https://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/09/150902_gaza_living_un_report.

منذ انسحاب الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة صيف عام 2005، فرض حصاراً مشدداً عليه، وشنَّ ضده مئات العمليات العسكرية، من بينها أربعة اعتاد الفلسطينيون أن يطلقوا عليها اسم "الحرب"، خلفت آلافاً من الشهداء، ودماراً واسعاً في البنى التحتية، والمساكن والمنشآت.

وإذ يلعب الحصار دوره في إفقار الغزيين وتجويعهم وتقويض بناهم التحتية بقطاعتها المختلفة، فإن "إسرائيل" توظف عمليات التدمير واسع النطاق كمكمل للحصار بأطواره المختلفة، وهو ما تناقشه هذه الورقة، في ضوء عرضها لما أحدثه العدوان الأخير من 11 إلى 22 أيار/ مايو 2021 على قطاع غزة، من تأثير على حياة الفلسطينيين فيه.

المحور الأول: المخيم الكبير.. المعزل المميت

بفعل عمليات التهجير التي شنتها العصابات الصهيونية ولاحقا السلطات الإسرائيلية لجأ إلى قطاع غزة إبان نكبة عام 1948 أكثر من 300 ألف لاجئ، أي أكثر من 3 أضعاف سكانه البالغ عددهم آنذاك أقل من 90 ألف نسمة حسبما تورد معظم السجلات3، وهو ما حكم على القطاع

---

[3] "اللاجئون الفلسطينيون يغيّرون 'خارطة' غزة (ملف-صور)"،وكالة الاناضول،16 مايو 2013 https://www.aa.com.tr/ar/archive/اللاجئون-الفلسطينيون-يغيّرون-خارطة-غزة-ملف-صور/245673.

بحالة من الضغط الدائم على بناه التحتية المحدودة، وساهم في استنزاف موارده سريعاً، فاقم من ذلك ما استنزفه الاحتلال العسكري والمستوطنات من موارد القطاع ما بين عامي 1967 و 2005.

تبلغ مساحة قطاع غزة 360 كم2، ولا تشكل مساحته إلا حوالي 1.33% من مساحة فلسطين، يتكدس فيه أكثر من 25% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، ويبلغ عددهم حوالي مليون ونصف المليون لاجئ فلسطيني.

ويبلغ عدد سكان القطاع 2,254 مليون نسمة، حسب إفادة جهاز الإحصاء المركزي نهاية 2020، وفق ما أظهرت الإحصائية السنوية الصادرة عن الإدارة العامة للأحوال المدنية بوزارة الداخلية في القطاع، كما شهد العام الماضي ولادة 53 ألفاً و490 مولوداً جديدة في غزة بمعدل 148 مولوداً في اليوم الواحد، ويتجاوز معدل الكثافة السكانية في القطاع 4 آلاف نسمة للكيلومتر المربع.

هذه الكثافة السكانية العالية ومحدودية الموارد تكفلت بجعل القطاع بقعة فقر خصوصاً أن معظم سكانه قد وصلوا إليه كلاجئين معدمين مجردين من أملاكهم، أي أننا هنا لا نتحدث عن تكدس بفعل هجرة اقتصادية لبقعة ثرية ولكن تكديس للسكان واللاجئين في معزل محاصر حتى قبل إعلان الحصار المشدد على القطاع.

أكثر من 526 ألف لاجئ من بين مجموع اللاجئين في القطاع مازالوا يقطنون المخيمات "الثمانية" للاجئين في قطاع غزة، ويشكلون نسبة 43% من إجمالي لاجئي القطاع، وتعاني هذه المخيمات من عجز دائم في بناها التحتية بفعل استمرار تكدس اللاجئين فيها منذ عام 1948 بعد أن تم إنشاؤها بصفة مؤقتة في ذلك العام. ومعظمها تعاني من نقص الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من قبل "أونروا"4.

وحتى عام 2000 كان حوالي 800 ألف من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل وكالة "أونروا"، ويواجه غالبية

---

[4] "ا الاحصـــاء الفلسطينـــي يستعـــرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين"، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019/06/20". http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485.

سكان القطاع صعوبات في الوصول لمياه الشرب، كما باتت خدمات الكهرباء شبه متعذرة وتقتصر على ساعات محدودة بعد أن قام الاحتلال الصهيوني بقصف محطة إنتاج الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة وإلحاق تدمير شبه كامل بها في اعام 20065.

المحور الثاني: في فهم الحصار.. تجويع السجناء

يضع الاحتلال الصهيوني قيوداً على حركة السكان على امتداد فلسطين، ولكنها بدأ مبكراً في وضع قيود إضافية على حركة سكان القطاع وشددها عام 1991، الذي يمكن الإشارة إليه كبداية للمرحلة الأولى في عمل منظومة الحصار الحالية وإطباق أدواتها على قطاع غزة وسكانه، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وضمن سياسة العقوبات الجماعية، قام الاحتلال الصهيوني برفع وتيرة العقوبات على سكان قطاع غزة، فقلص من دخول البضائع، ووضع صعوبات على عمليات التصدير والاستيراد، وصار يغلق المعابر على نحو كلي أو جزئي في أوقات

---

[5] "قطاع غزه". موقع الأونروا. unrwa.org.

مختلفة، كما أوقف تصاريح العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 لمعظم العمال من أبناء قطاع غزة6.

لكن القفزة في عمل منظومة الحصار حدثت فعلياً بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة عام 2006، ثم سيطرتها على القطاع في حزيران/ يونيو 72007، فتم وضع قطاع غزة في عزل شبه تام عن العالم الخارجي وتعددت أشكال عمل منظومة الحصار لتشمل كمّاً هائلاً من أدوات التضييق، يمكن تعداد أبرزها في التالي:

1. إغلاق المعابر ومنع الغزيين من السفر سواء عبر حاجز بيت حانون/ إيريز الذي يديره الاحتلال أو معبر رفح مع مصر.

---

[6] "حصار غزة.. من البداية في انتظار النهاية". موقع الجزيرة نت، 2 يونيو، 2016.aljazeera.net.

[7] "الطور الثاني من حصار غزة.. أكثر تحديداً وفتكاً "، موقع جريدة السفير العربي،11 فبراير، 2016.assafirarabi.com.

2. وضع قيود إضافية على كميات البضائع التي تدخل للقطاع وتلك التي تخرج منه، من خلال إعادة تحديد عدد الشاحنات التي تدخل للقطاع يومياً.

3. منع عدد كبير من السلع من الدخول إلى قطاع غزة، بما يشمل قوائم تضم آلاف السلع، وحظر لدخول معدات ضرورية للبنى التحتية والأجهزة والأدوية والمركبات الطبية الخاصة بالقطاع الصحي.

4. الحصار العسكري براً وبحراً، والذي شمل تحديد مساحة الصيد البحري ومنع الصيادين من ممارسة عملهم وفرض أيام إغلاق طويلة للبحر في وجوههم، ومنع المزارعين من الوصول لأراضيهم في المناطق الحدودية.

5. الحصار المالي والذي شاركت فيه أطراف عدة، وعمل على منع وصول الأموال إلى قطاع غزة، وإلغاء تمويل عدد من المشاريع الدولية الخاصة بالبنى التحتية ومشاريع إغاثية وتنموية، كما شمل قيوداً مشددة على الحوالات المالية الفردية والتجارية.

6. العقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وشملت أيضا قطعاً فورياً لرواتب آلاف من موظفي القطاع، وفصلاً تعسفياً وإحالة عشرات الآلاف منهم للتقاعد المبكر.

تقر عدد من المؤسسات الدولية من بينها الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" أن الحصار يشكل أداة لمعاقبة سكان قطاع غزة، ويقضي على فرصهم في الحصول على احتياجاتهم المعيشية، ويلحق تدميراً ممنهجاً بالحالة الاقتصادية في القطاع، ومنذ تشديده عام 2007 تفاقمت آثاره الكارثية على حياة الغزيين، وبحسب "أونروا" صار أكثر من 80% من السكان يعيشون على المساعدات الدولية، وحوالي مليون من بينهم يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها الوكالة كمصدر أساسي لتلبية احتياجاتهم.

95 بالمئة من سكان القطاع لا يستطيعون الحصول على المياه النقية للشرب، ويعاني معظم السكان من الحصول على العلاج اللائق أو التغذية والمواد الأساسية.

وبحسب النداء الطارئ للأونروا لعام 2021، بات هناك في القطاع 1.2 مليون لاجئ بحاجة للمساعدة الغذائية، وتجاوز معدل البطالة 49% من القوة العاملة، ووصفت "أونروا" الأزمة بأنها "أدت إلى تآكل آليات التكيف، والظروف المعيشية للاجئين" وذلك بعد أكثر من 14 عاماً على تشديد الحصار[8].

المحور الثالث: الحرب كإعادة صياغة للتعذيب

يتعامل الاحتلال الصهيوني مع اعتداءاته (حروبه) المتتالية على قطاع غزة كأدوات للتعذيب في ظل انحسار وجوده المادي المباشر على أرض القطاع، إذ لا يستطيع الجندي الصهيوني دخول بيت اللاجئ الفلسطيني في قطاع غزة والتنكيل به عن قرب هو وأفراد أسرته، لكنه يستطيع إرسال قنبلة أو مجموعة قنابل موجهة تحمل أكثر من 250 كيلوغرام من المواد شديدة الانفجار لذات البيت لتهدمه على من فيه.

– الحرب الأولى وهي ما يطلق عليه الاحتلال الصهيوني "عملية الرصاص المسكوب"، واستمرت من 27 كانون الأول / ديسمبر 2008 حتى 18

[8] " النداء الطاريء لعام 2021 من أجل الاراضي الفلسطينية المحتلة"، موقع وكالة الانروا، unrwa.org

كانون الثاني/ يناير 2009، قتل خلالها الاحتلال الصهيوني 1328 شهيداً وأوقع 5450 جريحاً، وعمد الاحتلال خلالها لإلحاق دمار واسع بالبنى التحتية في قطاع غزة شملت جسوراً ومحطات للصرف الصحي ومرافق صحية ومدنية ومدارس تابعة لأونروا.

- الحرب الثانية وهي ما أطلق عليه الاحتلال اسم "عمود الدخان"، وقد بدأها الاحتلال بتاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، واستمرت لمدة ثمانية أيام وقتل خلالها الاحتلال أكثر من 170 فلسطينياً.

- الحرب الثالثة وأطلق عليها الاحتلال الصهيوني مسمى "الجرف الصامد" هي أكبر هذه العمليات العسكرية من حيث حجم الدمار والقتل الذي ألحقه الاحتلال الصهيوني بالفلسطينيين، وكذلك من حيث تدميرها لأكثر من 17 ألف وحدة سكنية وظهور سياسة العقاب بالتهجير والتشريد بشكل واضح، وقد امتدت من 18 تموز/ يوليو حتى 24 آب/ أغسطس عام 2014، سقط خلالها حوالي 2200 شهيد فيما أصيب آلاف الفلسطينيين.

استخدمت "العمليات العسكرية الإسرائيلية" القصف الممنهج للبيوت والوحدات السكنية كأداة للعقاب، فإلى جانب ما يحدثه هذا القصف من خسائر في الأرواح يؤدي لتهجير عدد كبير من السكان و فقدانهم لمنازلهم سواء تلك المدمرة بشكل كامل أو المتضررة جزئياً، وقد لعبت القيود المفروضة دولياً وإسرائيلياً على عملية إعادة الإعمار بعد عدوان عام 2014 دوراً أساسياً في إطالة أمد التهجير وزيادة الآثار المترتبة عليه، وذلك من خلال ما عرف بآلية "سيري" المنسوبة لروبرت سيري مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والتي صيغت بما يراعي فقط الشروط الإسرائيلية، وحولت عملية إعادة الإعمار المفترضة إلى نوع من العقاب التأديبي للغزيين[9].

المحور الرابع: الجولة الأخيرة.. صفحة الأبراج

استقر الاحتلال الصهيوني في عدوانه الأخير على تركيز استخدامه لآلية التهجير من خلال التدمير، كتكثيف لتوجهه في العقاب الجماعي لأكبر

[9] نعمه, علي أبو. د.ت. "آلية إعادة إعمار غزة: «سيري» وبنك الأهداف الإسرائيلي". موقع شبكة السياسات الفلسطينية، 05 فبراير2016. https://www.shabaka-al.org/eds-op/آلية-إعادة-إعمار-غزة-سيري-وبنك-الأهد/.

عدد ممكن من الغزيين، وفي هذا الإطار كانت الوحدات السكنية هي الأعلى عددياً ضمن قائمة الاستهدافات الإسرائيلية، وفي هذا الإطار برزت سياسة استهداف "الأبراج السكنية" -ويطلق مسمى البرج عند أهالي غزة على أي مبنى يزيد ارتفاعه عن ١٠ طوابق- وتحوي هذه المباني عشرات من الشقق والوحدات السكنية وربما مئات في بعضها، ما يحيل تدمير أي منها لعملية تهجير لمئات الأفراد بجانب ما تلحقه من أضرار مادية هائلة بمحيطها، وهو ما يمكن فهمه كاستمرار لنمط سياسات العقاب الذي طوره الاحتلال عبر سنوات عدة، واستخدمه نهاية عدوانه على غزة عام 2014 وكرر استخدامه على نطاق واسع من الساعات الأولى لعدوانه الأخير على القطاع في أيار/ مايو 2021.

إصرار الاحتلال الصهيوني على استخدام قوته العسكرية كأداة لمعاقبة الغزيين، أكدته عدد من التقارير و النداءات الصادرة عن المؤسسات الدولية، ولعل واحداً منها ذلك الذي صدر عن وكالة "أونروا" في 18 أيار/ مايو 2021، والذي أشار إلى منع الاحتلال موظفي "أونروا" من

الوصول إلى قطاع غزة، وإعاقة دورهم في تقديم الخدمات الطارئة لسكان القطاع10.

كما أشارت "أونروا" في إفادة اخرى إلى تعرض مدرستين تابعتين لها للقصف الإسرائيلي، يومي 11 و12 أيار/ مايو 2021 داخل مجمع للوكالة، وفي 12 أيار/مايو 2021، تعرض مبنى تابع لرئاسة الوكالة في غزة للقصف.

بحسب الإحصائيات الأولية، قتل الاحتلال خلال هذا العدوان، وعبر هجماته على القطاع، براً وجواً وبحرا، أكثر من 248 مدنياً فلسطينياً، بينهم 65 طفلا، و39 سيدة، و17 مسنا، من بين هؤلاء 19 طفلاً من الطلاب في مدارس "أونروا" كما أفاد مفوضها العام فيليب لازاريني.

كما تسبب العدوان في إصابة أكثر من 1900 فلسطيني بجروح مختلفة، منها 90 صُنفت شديدة الخطورة، ومن بين الإصابات، وفق وزارة الصحة الفلسطينية، 560 طفلاً، و380 سيدة، و91 مُسناً.

---

[10] "الأونروا تدعو إسرائيل بشكل عاجل لتمكين سبل الوصول إلى غزة".موقع الأونروا. 18 مايو 2021..unrwa.org.

وقد أعلنت "أونروا"، أن أكثر من 75 ألف فلسطيني قد نزحوا من مساكنهم، بفعل الهجمات الإسرائيلية والقصف الذي استمر طيلة 11 يوماً، ولجأ حوالي 29 ألف منهم إلى مدارس تابعة لوكالة الغوث11،

ودمر الاحتلال 1447 وحدة سكنية في قطاع غزة بشكل كامل، و13 ألفاً بشكل جزئي كما دمر 33 من مقرات المؤسسات الإعلامية و 75 مقراً لمؤسسات حكومية.

كما تضررت 68 مدرسة، ومرفقاً صحياً، وعيادة رعاية أولية، بشكل كبير أو جزئي، بينما تضررت 490 منشأة زراعية، و300 منشأة صناعية وتجارية، و60 مرفق سياحياً.

كما ألحق القصف الممنهج للشوارع أضراراً كبيرة في البنى التحتية، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، ودمر 454 سيارة12.

---

11 "بالأرقام.. حصيلة أولية بضحايا وخسائر العدوان الإسرائيلي على غزة". موقع الجزيرة نت، 21 مايو2021.aljazeera.net.

12 "بالأرقام.. حصيلة أولية بضحايا وخسائر العدوان الإسرائيلي على غزة". موقع الجزيرة نت، 21 مايو2021.aljazeera.net.

خلاصة

يمكن فهم توجه الاحتلال الصهيوني المتزايد نحو مزيد من التدمير الممنهج لقطاع غزة، ومرافقه المدنية والوحدات السكنية فيه، كاستثمار في قاعدتين من قواعد وبنى نظام العقاب الإسرائيلي للفلسطينيين:

١- التهجير: فالأغلبية القصوى من سكان قطاع غزة هم من أبناء وأحفاد اللاجئين الفلسطينيين إلى القطاع عام 1948، وصارت تشكل الهجرة من القطاع هاجساً اساسياً بالنسبة لهم، حيث إن النزوح الداخلي وفقدان المسكن في القطاع الضيق والمحاصر وفي ظل افتقادهم للقدرة الاقتصادية يعني نهاية لأي فرصة لهم بالنجاة في ظل هذه الظروف.

٢- الحصار: يدرك الاحتلال الصهيوني أن الحصار الذي يفرضه على القطاع وسكانه يخلق استحالة في إمكانية ترميم الخسائر التي يلحقها بالغزيين في كل عملية عسكرية، أي أن ما تسمى "إسرائيل" لا تُغير في كل مرة على "قطاع غزة جديد" بل هو ذات العدد من المباني والمنشآت والوحدات السكنية تقوم بإنقاصها من خلال الغارات والقصف في كل عملية عسكرية جديدة، ويمنع الحصار مهمة إعادة اعمار القطاع.

ما يعني وجود عد تنازلي نحو إفناء البنى التحتية والاقتصادية والسكانية والخدماتية وتقريبها من الرقم صفر، كما لا تدخر "إسرائيل" أي وسائل لزيادة الأعباء والاستنزاف للقطاعات الأكثر حيوية، وخصوصاً القطاع الصحي الذي قادته بعدوانها وحصارها تدريجياً للإنهيار شبه الكامل، وفاقمت من الأعباء عليه عندما أصابت أكثر من 24 ألف فلسطيني من المشاركين في مسيرات العودة، إصابات عدد كبير منهم أنتجت إعاقات دائمة.

لا يبدو حالياً أن هناك استعداداً دولياً لكسر المحددات الإسرائيلية لإعادة الإعمار، ناهيك عن كسر الحصار، وهو ما يعني الاستمرار في خنق مجموع الضحايا في قطاع غزة، ومنح الفرصة للاحتلال الصهيوني للاستمرار في تحويل مخيم اللاجئين الكبير المسمى قطاع غزة، والمعزول كسجن مشدد الحراسة، إلى ساحة تعذيب يستخدم فيها أدواته المختلفة دون أي حساب، إلا ما يدفع به هؤلاء اللاجئين المعذبين عن أنفسهم بعضاً من العذاب.